الأمم المتحدة
S/RES/2030 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
21 December 2011

القرار ٢٠٣٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٩٥ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما قراراه ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٩ (٢٠١٠)،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو في سبيل الحفاظ على الاستقرار والنظام الدستوري، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها الجمعية الوطنية فيما يتعلق بالمصالحة،

وإذ يلاحظ الخطوات المشجعة التي اتخذها حكومة غينيا - بيساو في مجال تحقيق الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك إصلاح الإدارة العامة والمالية العامة، **وإذ يرحب** باعتماد سلطات غينيا - بيساو ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية ووثيقة استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالعوامل المحددة للصحة، وإذ يلاحظ الجهود التي يبذلها الشركاء الثنائيون من أجل دعم تنمية قطاع الصحة،

وإذ يؤكد أهمية الانتخابات التشريعية المقبلة في غينيا - بيساو وضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بوصفها خطوة حاسمة وضرورية نحو توطيد الديمقراطية والمصالحة الوطنية، **وإذ يهيب** بكافة الأطراف صاحبة المصلحة أن تساهم في تهيئة بيئة سلمية خلال الانتخابات وبعدها،

وإذ يؤكد من جديد وجوب أن تظل حكومة غينيا - بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة ملتزمة بتحقيق المصالحة الوطنية من خلال إجراء حوار وطني حقيقي وشامل للجميع، وباحترام النظام الدستوري، وإدخال إصلاحات على قطاعات الدفاع والأمن

الرجاء إعادة استعمال الورق

والعدل، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وتشجيع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات،

وإذ يشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن لتوطيد السلام في غينيا – بيساو وضرورة أن تكثف سلطات غينيا – بيساو الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتعزيز رقابة المدنيين على قوات أمن غينيا – بيساو، ولا سيما القوات المسلحة،

وإذا يلاحظ ببالغ القلق التهديدات التي يشكلها نمو الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، **وإذ يرحب** بموافقة الحكومة على الخطة التنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وبإنشاء وحدة معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا – بيساو، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، **وإذ يعيد تأكيد** ضرورة معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد النهائي باتباع نهج قائم على المسؤولية الواحدة والمشتركة؛

وإذ يعيد تأكيد أهمية استمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم الأمن والتنمية في غينيا – بيساو على المدى البعيد، ولا سيما في مجالات إصلاح قطاع الأمن والعدل ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهيئة بيئة مواتية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز القدرات المؤسسية لغينيا – بيساو،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للمساعدة في إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في غينيا – بيساو، **وإذ يشير** إلى ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية دعما لتلك الإصلاحات **وإذ يشجع** المجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية في البلد،

وإذ يؤكد من جديد أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي للتحديات التي تواجهها غينيا – بيساو،

وإذ يشجع الأطراف صاحبة المصلحة على مواصلة العمل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الحوكمة وبناء السلام في البلد،

وإذ يؤكد من جديد أن حكومة غينيا – بيساو تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن، وحماية سكانها المدنيين، وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل في البلد،

وإذ يشير إلى تقديره لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في تنسيق المساعدة التي يقدمها كل من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لغينيا - بيساو،

وإذ يرحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو وبالزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة، **وإذ يحيط علما** بالإحاطة التي قدمها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو للجنة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، **وإذ يعترف** بمساهمة صندوق بناء السلام في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو،

وإذ يكرر تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

١ - **يقرر** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣؛

٢ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/655) وبالتوصيات الواردة فيه ويرحب بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

٣ - **يحيط علما** بخطة العمل الاستراتيجية التي وضعت عملا بالقرار ١٩٤٩، ويؤكد أن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات ما زالت قطاعات ذات أولوية لتوطيد السلام في غينيا - بيساو ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقيس ويرصد، في تقاريره المقبلة، ما أحرز من تقدم في أعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو دعما للجهود التي تبذلها السلطات المعنية في غينيا - بيساو في تلك القطاعات، وذلك عن طريق وضع النقاط المرجعية المناسبة، بما في ذلك تقديم توصيات لسد الثغرات، إن وجدت، دون المساس بباقي المهام التي تشملها ولاية المكتب؛

٤ - **يدعو** الحكومة وجميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى العمل معا على توطيد السلام والاستقرار في البلد، واستخدام الوسائل القانونية والسلمية لتسوية الخلافات وتكثيف الجهود الرامية إلى إقامة حوار حقيقي وشامل للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك المؤتمر الوطني للمصالحة، ويطلب إلى الأمين العام أن يدعم هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق ممثله الخاص؛

٥ - **يحث** أفراد القوات المسلحة لغينيا - بيساو، وقادتها بصفة خاصة، على احترام النظام الدستوري والحكم والرقابة المدنيين، بالإضافة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان، والامتناع عن أي تدخل في القضايا السياسية، وضمان أمن المؤسسات الوطنية، فضلا عن أمن السكان بصفة عامة، والمشاركة الكاملة في إصلاح قطاعي الدفاع والأمن ويحث كذلك القادة السياسيين لغينيا - بيساو على الامتناع عن إقحام الجهازين العسكري والقضائي في الشؤون السياسية؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص في غينيا - بيساو، مساعدة الحكومة على تعزيز ما تقوم به من تنسيق للمساعدة الدولية المقدمة لإدخال إصلاحات ذات مصداقية على قطاع الأمن في إطار مبدأ الملكية الوطنية والرقابة التامة للمدنيين على الجهاز العسكري؛

٧ - **يرحب** بشراكة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الرامية إلى دعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، **ويدعو** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وحكومة غينيا - بيساو إلى مواصلة تنفيذ التزاماتها في إطار خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ولا سيما بدء تشغيل صندوق معاشات تقاعدية لأفراد القوات المسلحة وخدمات الأمن، بمن فيهم قادة هؤلاء الأفراد، وكذلك تحديد الهياكل العسكرية والأمنية وإضفاء الطابع المهني عليها، **ويسلم** بأهمية الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية في المضي قدما بإصلاح قطاع الأمن، **ويرحب كذلك** في هذا الصدد بمساهمة حكومة غينيا - بيساو في صندوق المعاشات التقاعدية **ويدعو** كذلك سلطات غينيا - بيساو إلى إكمال عملية اعتماد التشريع والإطار الأساسيين المتعلقين بإصلاح قطاعي الدفاع والأمن، بما في ذلك صندوق المعاشات التقاعدية؛

٨ - **يدعو** إلى إنهاء التحقيقات في الاغتيالات السياسية التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ في أبكر وقت ممكن، **ويدعو** حكومة غينيا - بيساو إلى تهيئة البيئة المواتية اللازمة لكفالة أن تكون أعمال اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق ذات مصداقية وشفافة وتتفق مع المعايير المتفق عليها دوليا، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة في إنجاز تلك التحقيقات، **ويدعو كذلك** الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى هذه الجهود وغيرها من الجهود التي تبذلها السلطات لوضع حد للإفلات من العقاب؛

٩ - **يدعو** سلطات غينيا - بيساو إلى كفالة محاكمة المسؤولين عن جميع الأعمال الإجرامية بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مع الاحترام التام لأصول المحاكمات؛

١٠ - **يحث** حكومة غينيا - بيساو على مواصلة التصدي للفساد، بوسائل منها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

١١ - **يشجع** حكومة غينيا - بيساو على مواصلة تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلد؛

١٢ - **يحث أيضا** المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، وكذلك الشركاء الثنائيين حسب الاقتضاء، على زيادة الدعم المقدم إلى مبادرة ساحل غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات اللذين يهددان الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية؛ **ويرحب** في هذا الصدد بالتزام حكومة غينيا - بيساو بالتصدي لهذا التهديد عن طريق تطبيق خطتها التنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ **ويدعو** الحكومة إلى تخصيص ما يلزم من موارد لتنفيذ هذه الخطة ويدعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة السلطات الوطنية في هذا الصدد؛

١٣ - **يطلب** إلى لجنة بناء السلام أن تواصل دعم تنفيذ أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو، وأن تواصل كذلك تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن كيفية إزالة العقبات الحرجة التي تعترض بناء السلام في غينيا - بيساو، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن والاتجار بالمخدرات، وأن تبقي المجلس على علم بآخر التطورات عن التقدم الذي أحرزته في المساعدة على التصدي لتلك العقبات؛

١٤ - **يدعو** جميع الأطراف صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني، إلى المشاركة التامة في المؤتمر الوطني للمصالحة وكفالة إنشاء آلية متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني؛

١٥ - **يشجع** الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة الجهود لتعزيز تكامل وفعالية وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع دعما لأولويات تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية لحكومة وشعب غينيا - بيساو وكذلك إيلاء عناية خاصة لزيادة التفاعل مع سلطات غينيا - بيساو من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية؛

١٦ - **يشدد** على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، كما اعترف بذلك في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، **ويؤكد** أنه ينبغي الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ جميع جوانب ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ويشجع المكتب على مواصلة العمل مع السلطات الوطنية في هذا الصدد، ومع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة لتحسين مشاركة المرأة في بناء السلام؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على النحو المبين في القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩) عن طريق جلسة إحاطة تعقد في آذار/مارس ٢٠١٢ وتقرير يُقدَّم في تموز/يوليه ٢٠١٢ وكل ستة أشهر بعد ذلك؛

١٨ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.